سياسة الرئيس الأميركي جيمي كارتر حِيال التضخُم ومأزق الإدارة الماليَّة (١٩٧٧-١٩٨١)

ماجد كامل عبد الله الرديني
Majid.Abd2205p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

أ.د. وليد عبود محمد الدليمي
Waleed.adood@ircoedu.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد - كُليَّة التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية - قسم التأريخ

سياسة الرئيس الأميركي جيمي كارتر حِيال التضخُم ومأزق الإدارة الماليَّة(١٩٧٧-١٩٨١)

ماجد كامل عبد الله الرديني

أ.د. وليد عبود محمد الدليمي

المُلخص:

على الرغمِ من الجهودِ الحثيثة التي بذلها الرئيس الأميركي جيمي كارتر حِيال التضخُم والمُشكلات المالية إبَّان المُدة (١٩٧٧-١٩٨١) التي شهدت أزمةً إقتصادية خانقة أتسمت بالركودِ الإقتصادي ، إلا أن أصعب صفحاتها تجلَّت في مواجهتهِ لمُشكلةِ التضخُمِ ، إذ أعتمد سياسات تقشفية وبرامج إقتصادية سعت إلى تقليصِ الإنفاق العام إلى جانبِ دعمه إستقلاليةِ المجلس الإحتياطي الفِيدرالي. وفي هذا السياق عَيَّن پول فولكر رئيساً للمجلسِ عام ١٩٧٩ الذي بدورهِ رفع أسعار الفائدة في محاولة لكبحِ التضخُم ، ما أدى إلى انتشارِ البطالة وتفاقُمها على المدى القصير ، كما واجه كارتر مأزق الإدارة المالية العامة جراء تصاعد العجز ورفض الكونغرس لعددٍ من مُقترحاتهِ الإقتصادية ، ما قيَّد قُدرته على تنفيذِ الإصلاحات الشاملة ، إذ عكست تلك الازمات ضُعف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية ، وأسهمت في تراجُعِ الثقة الشعبية بإدارتهِ ، ومن ثم شكلت تلك التحديات عاملاً أساسياً في إخفاقهِ في الإنتخاباتِ الرئاسيةِ عام ١٩٨٠.

على وفقِ ما تقدم قُسِّم البحث إلى ثلاثةِ محاور ، إذ تطرق إلى (السياسات الإقتصادية الأولى لإدارة كارتر ١٩٧٧- ١٩٧٨)، وتصدَّى المحور الثاني إلى (أزمة الثقة وتصاعُد الأزمة الإقتصادية ١٩٧٨-١٩٧٩) في حِين ركزَ المحور الأخير على (إجراءات الرئيس كارتر لمُعالجةِ التضخُم ١٩٧٩-١٩٨١).

الكلمات المُفتاحية: جيمي كارتر ، السياسات الإقتصادية ، التضخُم ، المجلس الإحتياطي الفِيدرالي ، الإدارة الماليَّة.

(Abstract)

US President Jimmy Carter's Policy on Inflation and the Dilemma of Fiscal Management (1977-1981)

Prof. Dr. Waleed Abood Mohammed al-Dulaimi Majed Kamel Abdullah Al-Radini

waleed.abood@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Majid.Abd2205p@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

University of Baghdad, College of Education ibn Rushd for Humanities, Department of History

Despite the great efforts made by US President Jimmy Carter regarding inflation and financial problems (1977-1981), which witnessed a severe economic crisis characterized by economic recession, the most difficult stages were manifested in his confrontation with the problem of inflation, as he adopted austerity policies and economic programs that sought to reduce public spending, in addition to his support for the independence of the Federal Reserve. In this context, he appointed Paul Volcker as Chairman of the Federal Reserve in 1979. Volcker, in turn, raised interest rates in an attempt to end inflation, which led to widespread and worsening unemployment in the short term. Carter also faced the dilemma of public financial management due to the rising deficit and Congress' rejection of a number of his economic proposals, which reduced his ability to implement

comprehensive reforms. These crises reflected the weakness of coordination between monetary and fiscal policies and contributed to the decline in public confidence in his administration. These challenges were a major factor in his failure in the 1980 presidential elections.

According to the above, the research was divided into three axes. The first one addressed (the first economic policies of the Carter administration 1977-1978), the second axis addressed (the crisis of confidence and the escalation of the economic crisis 1978-1979), while the last axis focused on (President Carter's measures to address inflation 1979-1981).

Keywords: Jimmy Carter, economic policies, inflation, Federal Reserve, Financial management.

المُقدمة:

مثلت المُدة التي حكم فيها الرئيس جيمي كارتر واحدة من أكثرِ المراحل تعقيداً في التأريخِ الإقتصادي للولاياتِ المُتحدة الأميركية ، إذ تميَّزت بتحدياتٍ إقتصاديةٍ شائكة تجلَّت في أرتفاع مُعدلات التضخُم ، وتباطؤ النمو إلى جانبِ تزايد مُعدلات البطالة وتفاقُم أزمة الثقة بين المواطن الأميركي والحكومة الفِيدرالية ، ما شكل بمجملهِ إختباراً حقيقياً لقُدرة الإدارة الأميركيَّة الجديدة في مواجهة الأزمات الإقتصادية وإدارتها بفعالية عالية.

ومن هذا المُنطلق أتسمت سياسة الرئيس كارتر بمُحاولاته الدؤوبة للحدِ من التضخُم ، وإعادة التوازن إلى النظامِ المالي إلا أن تلك الجهود أصطدمت بجُملةٍ من العقباتِ ، لعل من أبرزها تعقيد بُنية الإقتصاد الأميركي وتراجُع ثقة الجمهور بمؤسساتِ الدولة ، فضلاً عن تذبذُبِ الأسواق العالميَّة والتأثيرات الناتجة عن أزمةِ الطاقة ، إذ تراوحت توجهات الإدارة ما بين التحفيز الإقتصادي والإنضباط المالي ، ما أدى إلى تباين ملحوظ في نتائجِ السياسات الإقتصادية المُعتمدة حتى عامِ ١٩٨١.

أولاً: السياسات الإقتصادية الأولى لإدارة كارتر(١٩٧٧-١٩٧٨)

فِي خطوةٍ هي الأولى من نوعها نزل الرئيس من سيارته الليموزين المُصفحة في ظهر العشرين من كانون الثاني عام ١٩٧٧ ليمشي مع عائلتهِ مُبتهجاً لمسافةِ (ميل ونصف الميل) من مبنى الكونغرس إلى البيتِ الأبيض تعبيراً عن ثقةِ الرئيس الجديد بشعبهِ من الناحيةِ الأمنية ، وتقليلاً من مظاهر التبجيل المُعروفة للرئيسِ وعائلته وإشارة إلى بدءِ عهدٍ جديدٍ تولى فيه كارتر منصبه بعد (ثمانِ أعوام) من الحُكمِ الجمهوري(the NewYork Times , 1977 , p.1 ؛ زاوتر ، ٢٠١٢ ، ص٢٧٦).

وفِي السياقِ نفسه جرى تنصيب كارتر رسمياً فِي الكونغرسِ بعد إدائهِ اليمين الدستوريَّة إمام قُضاة المحكمة الاتحادية بوصفهِ الرئيس (التاسع والثلاثين) للولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة ، إذ أستهل كارتر خِطاب تنصيبه بالشُكرِ لحكومةِ الرئيس السابق(جون فيتز جيرالد كينيدي John Fitzgerald Kennedy١٩٦٠-١٩٦١)* قائلاً: " **لقد حملتموني مسؤولية كبيرة للبقاءِ بجانبكُم ولأكون كفأ في خدمتكُم . دعونا نوجد بيننا روحاً وطنية جديدة تتسم بالإتحاد والثقة، إذ أن قوتكم ستُعوض ضُعفي ، وحكمتكُم ستُقلل من حجمِ أغلاطي** ..." وأضاف: " **علينا أن نُجدد سعينا للرحمةِ والتواضع والعدالة ،**

وأن ندعم روابط العائلة الأميركيَّة ، وأن نُحقق بإسم القانون المُعاملة المُتساوية ... ونجعل الشعب فخوراً بالحكومةِ مرةٍ ثانية ، وأن تطلعات أميركا مُستمرة ويُمكن أن تُصبح أفضل وأقوى مِما كانت"(the NewYork Times , Jan. 1977, p.1) ويُعدَّ خطابهِ الأقصر فِي سجلِ خطابات تنصيب الرؤساء الأميركييَّن ، إذ لم يستمر أكثر من عشرِ دقائق ، وجاء مُتوافقاً مع إعلانِ ترشحهُ عام ١٩٧٤ وخِطاب قبول الترشيح فِي مؤتمرِ الحزب الديمُقراطي فِي تموز ١٩٧٦، الذي عَبَّر بدقةٍ عن المُهماتِ الرئيسة لإدارتهِ فِي المرحلةِ المُقبلة(الثورة ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص٢ ؛ النهار ، ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص٤ ؛ Carter, 2015, p.8).

وتأكيداً لحرصِ كارتر جرت مُحاولاتٍ لوضعِ جدول أعمالٍ واقعي ومُجدي ، إذ بدأت نقاش مُمنهج داخل الإدارة والكونغرس فِي كانون الثاني ١٩٧٧، في خطوةٍ أولى من سلسلةٍ شاملة للعامليينِ القادمين بقيادةِ نائب الرئيس (والتر فريدريك مونديل Walter F.Mondale ١٩٢٨-٢٠٢١) لتحديدِ أولويات الإدارة. وعليه قُسمت الأهداف على نحوِ خُططٍ أمدُها (ثلاثون ، ستون ، تسعون يوماً)، على أن ذلك واجه بعض التعقيدات التشريعية وصعوبة الحصول على دعمِ الكونغرس ، في الوقتِ الذي ظهر فيه كارتر مُتردداً (Green,2018,p.15) إذ ركز على التخطيطِ الإنتقالي المُدرج ضمن الستةِ أشهر الأولى من تَسَنَّمَهِ الرئاسة، ولاسِيَّما مُعالجة التضخُم وبرنامج الطاقة الشامل ، وتدبير شؤون المُستهلك وإجراءات إعادة تنظيم السُلطة التنفيذية وبرامج إصلاح الضريبة ، وتشريع احتواء تكاليف المُستشفيات ، إلى جانبِ تعديلات الضمان الاجتماعي(Kaufman,2012,p.20).

وجاء فِي مُقدمة الأولويات التأكيد على مُعالجةِ أزمة الإقتصاد الأميركي المُتعثر ، إذ ركزت خُطته على تنشيطِهِ بنحوِ (ثلاثين مليار دولار) عن طريقِ تخفيض الضرائب ، وتوفير فُرص عمل لـ (ثمانية ملايين) عاطل عن العملِ آثارت جدلاً حينذاك. ورأى الليبراليون ومن بينهم زُعماء نقابات العُمال ، أن تلك الخطوات ليست كافيةً لتلافي الركود الاقتصادي ، فِي حِين ذهب المُحافظون إلى أنها ستؤدي إلى موجةٍ جديدةٍ من التضخُم. ومن هذا المُنطلق وصفت سياسة كارتر الاقتصادية بالضعيفةِ كأحد الأسباب الرئيسة لإخفاقهِ أمام (رونالد ريغان Ronald Reagan ١٩٨١- ١٩٨٩) عام ١٩٨٠، إذ طالما أرتبط ضُعف الأداء الاقتصادي بإخفاقِ الرؤوساء في إنتخابهم لولايةٍ ثانيةٍ ، مثل الرئيس (هربرت كلارك هوفر Herbert Clark Hoover ١٩٢٩-١٩٣٣)* عام ١٩٣٢، والرئيس جيرالد فورد Gerald Rudolph Ford ١٩٧٤- ١٩٧٧) عام ١٩٧٦، كما ورِثَ كارتر أقتصاداً مُتعثراً بعد التعافي البطيء عام ١٩٧٥، إذ تصاعد التضخم وبلغت نسبة البطالة (٧%). وفِي غضونِ ذلك أستمر عجز الميزان التجاري ، إذ بلغ عام ١٩٧٧ نحو (واحد وثلاثين مليار دولار) ما عادل ثلاثة أمثال العجز عام ١٩٧٦ مُشكلاً مصدر قلقٍ بالغٍ ، في وقتٍ أشرت فيه جميع التوقعات إلى حالٍ من الركودِ عام ١٩٧٧، إذ أدى

أنخفاض الإنتاج إلى تَوهينِ قُدرات الإقتصاد الأساسية ومِنْ ثَمَّ تضيقِ المجال أمام تدابير التحفيز المُتخذة (النهار ، ١٦ كانون الثاني ١٩٧٧، ص٦ ؛ النهار ، ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧، ص٦).

وبعد ثلاثةِ عقودٍ من التضخُمِ الكبير فِي سبعينياتِ القرن العشرين ، أختلف خُبراء الإقتصاد حول التصاعُد التأريخي فِي الأسعارِ ، إذ كان هُناك تفسيران: ذهب الأول فيهما إلى الصدماتِ الشديدة فِي العرض إبَّان العقد الأول ، في حِين رأى الثاني أن السبب الرئيسي يكمُن في الطلبِ المُفرط. ومن جانبها رأت إدارة الرئيس كارتر بقناعةٍ راسخةٍ ، أن توجيه سياسة التحفيز ستكون ضرورية لتحريكِ الإقتصاد نحو التشغيلِ الكامل. وبعد تحليلٍ مُفصلٍ أشارت الدراسات التأريخيَّة إلى أن تأثيرِ الصدمات الخارجيَّة فِي عهدِ كارتر وضُعف إجراءات الإدارة ، مثلا سبباً رئيساً للتضخُمِ الكبير، فِي حِين رأى أقتصاديون أخرون أن الطلب الزائد هو السبب الأساسي للتضخُم وأن التأثيرات الخارجيَّة التي جرت إبَّان تلك المرحلة قدمت تفسيراً جُزئياً وتأثيراً مؤقتاً(Biven,2002,p.94).

وفِي كانون الثاني ١٩٧٧ توقعت الإدارة أن يبلغ مُعدل التضخُم الإجمالي (٦,٢%) عام ١٩٧٨ و(٦%) عام ١٩٧٩، إذ سعى (مصرف الإحتياطي الفيدرالي Federal Reserve Bank- FRB) المسؤول عن التوظيفِ وإستقرار الأسعار وخفض الفائدة طويلة الأجل ، إلى الحدِ من التضخُم. وأبدى بعض الخُبراءِ المُختصين فِي الإدارة خشيتهم من أن تؤدي السياسية النقديَّة التقييديَّة المُفرطة إلى والسياسة الماليَّة المُتشددة إلى تحويلِ التباطؤ المُعتدل إلى ركودٍ كامل ، إذ تزامن ذلك مع أعلانِ وزارة التجارة تسجيلها عجزاً فِي ميزانها التجاري بلغ (٩٠٠, ٥ مليون دولار) وهو ثاني أكبر عجز فِي تأريخها (الأنوار ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٧، ص ٥ ؛ كارتر ، ٢٠٠٧ ؛ ص٢٠ ؛ Kaufman ,2006 , .(Kaufman and p.120.

من جانبٍ أخر ضغط الكونغرس على المصرف الإحتياطي الفيدرالي للسيطرةِ على النظامِ المصرفي وتحديد المعروض النقدي ، بكونها إحدى الوسائل الحكومية المُتاحة للحدِ من التضخُم ، وتكمُن الصعوبة التي واجهها كارتر فِي مُستهلِ رئاستهِ ، فِي إستقلالِ مصرف الإحتياطي الفيدرالي عن صلاحياتِ الرئيس أسوةً بالنظامِ القضائي. وبموجبِ الدستور لا يتحكم الرئيس بشكلٍ مباشر فِي السياستين المالية أو النقدية ، وهُما الأداتان المُهمتان في إستقرارِ أقتصاد الدولة ، ويوصي الرئيس التنفيذي بميزانيةٍ يُقدمها للكونغرسِ ولهُ تأثير في النتيجةِ ، وأن رئيسهُ (آرثر بيرنز Arthur Burns ١٩٠٤-١٩٨٧) لم يكُن مُنسجماً مع كارتر الذي قال عنهُ بصراحةٍ: " **لم أكُن على وفاقٍ مع الرئيسِ بيرنز**" القادر على إعتمادِ السياسة التي يراها مُناسبة. على أن توصيةِ مُستشاري الرئيس كارتر دعت إلى وضعِ خُطةٍ من شأنها إيجاد فُرص العمل وتحفيز الإقتصاد الخاص ، وإعتماد تدابير حكيمة لتحقيقِ التوازن في الميزانية. وتماهياً مع تلك التطورات أُقرت حزمةً من التدابيرِ تمثلت بـ(خطة الإنعاش الاقتصادي Economic

recovery plan-ERB) التي قُدمت إلى الكونغرس في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٧٧ ، إذ بلغت (خمسة عشر مليار وخمسمئة مليار دولار)، ومن جهتهِ أكد كارتر فِي خطاب أُذيع في الثاني من شباط على الطبيعة المُتوازنة للخُطةِ التي تضمنت مُقترحات تتعامل مع التضخُمِ والبطالة ، مؤكداً بأنها أفضل فُرصة لتحقيقِ نمو ثابت ومُستدام ، وجراء المُعارضة في الكونغرس وإحالة الحُزمة إلى لجانٍ عدة ، تراجعت فُرص تمريرها (Stone,1974,p184-197).

وبُغيّة التوصل إلى صيغةٍ مقبولةٍ وإلإلتزام بالاتفاقات الدولية وفق رؤية الرئيس كارتر التي رأت أن حل المشاكل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي يكمُن في تنسيقِ الجهود مع دولِ العالم (F.R.U.S , 1977 , No.136, p.36). ومن هذا المنطلق أوفد الرئيس كارتر نائبهُ مونديل لزيارةِ اليابان وعدد من العواصمِ الأوربية ، وذلك لإضفاءِ البُعد الدولي على برنامجِ التحفيز المحلي ، وذلك عن طريقِ الضغط على ألمانيا الغربية واليابان كشريكين ومُنافسين إقتصاديين للولاياتِ المُتحدة ، أذ رحبوا بالمُبادرةِ ومهدوا لمُشاورات تُعزز التعاون في حلِ المشاكل الإقتصادية المُشتركة(Carter,1976,p.14) ، وفي شباط ١٩٧٧ بلغ مؤشر (داو جونز Dow Jones - أسس في السادس والعشرين من آيار ١٨٩٦ لأكبرِ من ثلاثين شركة صناعية أميركيَّة في بورصةِ نيويورك - للأسهُمِ أدنى مستوياته ، وظل التضخُمِ عند مستوى (٦%) من المشاكلِ المُلحة، في ظلِ ركود الإقتصاد العالمي والضغوط الخارجيَّة على أسعارِ النفط من مُنظمةِ الدول المُصدرة للنفطِ (أوبك OPEC)* ، والأزمة المالية التي ضربت نيويورك عام ١٩٧٥ ، وأستمرار إنخفاض قيمة الدولار الأميركي جراء العجزِ فِي الحسابِ الجاري وإستمرار أرتفاع أسعار النفط. على أن وصول كارتر تزامن مع إختلافِ الاقتصاديَّن على مُعالجةِ تلك المشاكل ، إذ كانت النظرية الاقتصادية السائدة فِي ستينياتِ القرن العشرين التي يُعرف أتباعها بـ (الكينزيين Keynesians)** ، ولاسِيَّما الأميركي (والتر فولفغانغ هيلر Walter Wolfgang Heller ١٩١٥-١٩٨٧) الذي شغل منصب (رئيس مجلس المُستشارين الاقتصاديين) فِي عهدِ الرئيس جون كيندي ، تزعُم بإمكانيةِ الحفاظ على التوازنِ بين النمو الاقتصادي والبطالة. وحينذاك تولى أتباع النظرية مناصب مُهمة فِي إداراتٍ عدة منذُ عام ١٩٦٠ حتى إنتخابِ الرئيس ريغان عام ١٩٨٠ ، وأكد الأميركي (تشارلز لويس شولتز Charles Louis Schultze ١٩٢٤-٢٠١٦) كبير المُستشارين الاقتصاديين لكارتر إمكانية أستغلالِ المالية العامة للحفاظِ على النموِ الاقتصادي مع إبقاءِ مستوى البطالة والتضخُم منخفضين إلى (٤ %و ٢,٥%)(Green,2018,p.95).

على أن تلك الرؤى تعرضت إلى إنتقادِ بعض الاقتصاديين ، ولاسِيَّما (مليتون فريدمان Milton Friedman) * ، الذي رأى أن السيطرة على الإقتصادِ تكمُن في ضبطِ العرض النقدي ، في الوقت الذي أخفقت فيه النماذج الكينزية ، وبحلولِ الثمانينيات ظهرت عقيدةً إقتصادية جديدة تقوم على ضبط النفس

المالي والسياسة النقديَّة لمواجهةِ التضخم وإلغاء القيود التنظيمية (مجموعة القيود والضوابط الداخلية للمؤسساتِ) والأعفاء الضريبي لتحفيزِ النمو(Biven,2002, p.126).

وفي هذا الصَدَّدَ ذهبت المسودة الأولى التي وضعها شولتز لمُكافحةِ التضخم فِي التاسعِ والعشرين من أذار ١٩٧٧ إلى أن التضخم سوف يزداد سوءٍ قبل تحسُنه ، لكنهُ حاول فيها خفضه إلى (٤%) بحلولِ عام ١٩٧٩ ، وأستبعد أيَّ ضوابط للأجورِ أو الأسعار ، وشجع الحوار مع العُمالِ والشركات. وكان لكارتر وجهات نظر بديلة تمثلت بطلبهِ من رئيسِ المجلس الإحتياطي الفِيدرالي مزيداً من الإجراءات للحد من الإنفاقِ الفِيدرالي وإلغاء القيود التنظيمية والتنفيذ الصارم لتشريعاتِ مُكافحة الإحتكار(Green,2018, p.119).

ويُمكن القول أنهُ عندما تَسَنَّمَ كارتر منصبه واجه مُشكلة لم يكن الديمُقراطييَّن التقليديين مضطرين للتعامُل معها بعد الحرب ، فإبَّان حملة ١٩٧٦ تعهد ببذلِ مزيدٍ من الجُهدِ للسيطرةِ على توسيعِ القطاع العام. وفِي مُذكراتهِ أشار بأنهُ: " **ورث أكبر عجز في التأريخِ**" ، إذ بلغ أكثر من (ستة وستين مليار دولار)، وكان المُهم بالنسبةِ لهُ إيقاف الإنفاق الفيدرالي المُتصاعد وتوجيه أسعار الفائدة إلى الإرتفاعِ ، بكونهِ حسب أعتقاده أحد أسباب التضخُم والبطالة(Biven,2002, p.126).

وفِي مؤتمرٍ صحفي جرى فِي الخامسِ عشر من نيسان ١٩٧٧ تعهد كارتر بالإنضباطِ المالي وتحقيق إستقرار الميزانية دون الإنفاق بعجزِ ، وأعلن عن خُطةٍ لمُكافحةِ التضخُم عن طريقِ زيادة القُدرة الإنتاجية والإهتمام بالعرضِ وضمان تدفُقٍ ثابتٍ للوظائفِ وزيادة الإنتاجية حتى لا يصبح النمو تضخمياً بإفراطٍ ، وإعتماد سياسة نقديَّة تُشجع على خفضِ أسعار الفائدة ومُراقبة فعالة للزياداتِ المُفرطة فِي الأسعارِ والأجور ، إلى جانبِ فرض القيود التنظيمية ومُتابعة قوانين مُكافحة الإحتكار التي تساهم في إستقرارِ الأسعار ، وإعتماد برنامجاً مُحكماً للتدخُلِ فِي الأجورِ والأسعار بعد رفض الإدارة السياسة المالية النقدية خياراً لكبحِ التضخُم(Carter,1976,p.6-7).

وضماناً لنجاحهِ تولى كارتر منصبه كمُحافظٍ مالي مُعتمداً على خبرتهُ كرجُلِ أعمالٍ ، إذ ركز على خفضِ العجز المالي وإستقرار الميزانية ، وإلتزاماً بوعودهِ إبَّان حملته الإنتخابية ، حرص على دعمِ وتطبيق (الموازنة الصفرية Zero-based budgeting - ZBB) * بإعتمادِ ميزانية جديدة لنفقاتِ جميع أجهزة الحكومة الفِيدراليَّة الأميركيَّة. وفِي نيسان ١٩٧٧ أصدر الرئيس كارتر أمراً بتطبيقها بنسبةِ (١٠٠%) فِي أجهزةِ الحكومة الفِيدراليَّة ، بعد أن تَبَنَّاها عندما كان حاكماً لولايةِ (جورجيا Georgia - جنوبِ الولاياتِ المُتحدة) ، مع إجراءِ بعض التعديلات المُقترحة عليها بما يمنح الرئيس أكبر قدرٍ من السيطرةِ الإدارية. وفي أثرِ ذلك أَعَدَّ مكتب الإدارة والموازنة تعليمات للأجهزةِ الحكومية عن طريقِ أعداد

موازناتها على الأساسِ الصفري ، وبذلك ظهرت أول موازنة للحكومةِ الفِيدراليَّة عام ١٩٧٩، إذ ساعد تطبيقها على سُرعةِ أنتشارها وتطبيقها فِي عددٍ من حكوماتِ الولاياتِ والشركات الخاصة ، في الوقتِ الذي أبدى فيه الكونغرس موقفاً مُشجعاً لتطبيقها في الأعوامِ اللاحقة ، إذ قدم أحد أعضاء الكونغرس عام ١٩٧٧ " **مشروع قانون أصلاح الإقتصاد والنفقات الحكومية** " الذي شمل الأفكار الأساسية للموازنةِ الصفر(الدستور ، ١٩٧٧ ن ص٣٤).

وفِي السياقِ نفسه أعتقد كارتر بقُدرتهِ الشخصية على المُساهمة فِي إدارةِ السياسَّة الماليَّة عن طريقِ تشجيع خفض الإنفاق الحكومي ، وطالما طالب كارتر بإجراءِ تخفيضاتٍ على نفقاتِ الدوريات وإيفاد الموظفين وبيع اليخت الرئاسي ، لدرجةً وصف فيها كارتر بأنهُ مُحافظاً مالياً إستناداً إلى موقفهِ الأخلاقي ضد الهدر ووجهةِ نظره المؤمنة بدورِ الحكومة الريادي على الرغمِ من تنوع الأيدلوجيات الاقتصادية. وعلى تلك الخُطى أعتمد كارتر على فريقِ إستشاري إقتصادي ، ولاسِيَّما (تشارلز لويس شولتز Scharles L.Schultz ١٩٧٦-١٩٧٧) الذي قدم لهُ إحاطاتِ إقتصادية ومالية مُنتظمة أتسمت بالموضوعيةِ ، وأقنع بحكمتهِ السياسية الرئيس كارتر بتعديلِ المسارات عند الضروراتِ(Kaufman and Kaufman,2006, p.120) وأثارت تَساؤلات الأخير عن تأثيرِ أرتفاع أسعار الفائدة على التضخُمِ مُناقشاتٍ مُعمقة حول السياسة النقدية مع وزيرِ الخزانة (فيرنر مايكل بلومنتال W.Michael Blumenthal ١٩٢٦-) فِي حزيران ١٩٧٧، كما واصل مُستشاروه البحث عن أساليبٍ بديلة ، حتى أيقنت الإدارة أن أفضل وسيلة للتعامُلِ مع التضخُمِ عن طريقِ اضطلاع (مجلس أستقرار الأجور والأسعار Council Wage and Price Stability) الذي تأسس فِي عهدِ الرئيس نيكسون ومارس مع مؤسسةِ (بروكنغر Brookingr Institutoon) * ضغوطاً كبيرةً على رجال الأعمال والعُمال لكبحِ جماح أرتفاع الأسعار ومَطالبات رفع الأجور. وعلى الرغمِ من مُحاولاتِ كارتر ، أستمر أرتفاع الأسعار والأجور ما شكل موقفاً مُحبطاً لهُ فِي منتصفِ عامه الثاني في المنصبِ. وحينذاك أثارت الطرق التقليديَّة لمُعالجةِ التضخُم عن طريقِ (زيادة الضرائب ورفع أسعار الفائدة وخفض الإنفاق الفِيدرالي ووضع ضوابط للأجور والأسعار) حفيظة الديمُقراطيين التقليديين إلى جانبِ الهِيَاج الشعبي لدافعي الضرائب ضد الحكوماتِ المحلية ، ما عرقل سياسياً تبَنّي سياسة ماليَّة أكثر ليبراليَّة ، على الرغمِ من تأييدِ الرئيس لها(Biven,2002, p.120).

وبُغيَة تحسين التجارة ، خُفضت قيمةِ الدولار وفُسح المجال لقوى السوق بتحديدهِ ، على أن لا تتدخل الحكومة إلا عند الضرورة لمواجهةِ الظروف غير الطبيعةِ ، وفِي تموز ١٩٧٧ نصح مُستشارو كارتر ، ولاسِيَّما وزير الخزانة بابقاءِ سياسة سعر الصرف كما هي(F.R.U.S,vol.III , No.136, p.100,) وكان من المتوقعِ أن يُبلغ العجز التجاري نحو(سبعة وعشرين مليار دولار) عام ١٩٧٧ ما مثل

تدهوراً قدرهُ (ثمانية عشر مليار دولار) مُقارنةً بالعجزِ الذي بلغ (تسعة مليارات دولار) عام ١٩٧٦ ، إذ رُجح أن تبلغ الواردات نحو (مئة وتسعة وأربعين مليار دولار)، في الوقتِ الذي مثل فيه النفط (٣٠%) من الإجمالي والصادرات بنحوِ (مئة وإثنان وعشرين مليار دولار) (F.R.U.S , No.182 , p.217) ، وفِي الثامنِ والعشرين من كانون الأول ١٩٧٧ أجتمع كارتر بمُديرِ مكتب الولايات المُتحدة للإدارة والميزانية (جيمس تالمادج ماكنتاير الأبن James Talmadge McIntyre Jr.١٩٧٧-١٩٨١) *، للوقوفِ على أخرِ مُستجدات موازنة عام ١٩٧٩، وأجمع وموظفيه التعامل بمرونةٍ مع ضبطِ الموازنة بحلولِ عام ١٩٨١ ، وتخفيض العجز لاحقاً ، وأُعتمدت مُفاضلة بين إقرار تخفيضات الضرائب والحفاظ على المالِ لضبط الموازنة ، وفي حالِ تحقيقها ستؤمن فائضاً قد يصل إلى (خمسة عشر مليار دولار). وللتعامُلِ مع الأزمةِ وإرساء أُسس المرحلة اللاحقة ، حاولت إدارة كارتر زيادة أرباح الشركات بإعتمادِ سياسة إقتصادية حُررت فيها القيود التنظيمية المؤثرة في أرباح الشركات. على أن برنامج كارتر المالي أرتكز على عنوانين رئيسيين ، إذ شدَّدَ الأول على سيطرةِ الطبقة التنفيذية الحاكمة على ميزانيةِ الحكومة الفِيدراليَّة وسياسات الأنفاق من أجلِ الحد من الأنفاقِ غير العسكري ، وسعى الثاني إلى تعليم الطبقة العاملة الأميركيَّة وتثقيفها ومُساعدة الشركات الكُبرى على زيادةِ أرباحها. وتطلع كارتر أن يمنحهُ التفوق فِي هذين المجالين ، الدعم السياسي المطلوب لإعادةِ إنتخابه ، وأتاحة الموارد الاقتصادية للشركاتِ الكُبرى لتجاوزِ الركود الذي لازم الإقتصاد الأميركي منذُ أواخرِ السبعينيات(Shoup , 1980 , p.166).

ومع الضغوطِ الماليَّة المتزايدة فِي السبعينياتِ ، برزت قضية التكاليف الاقتصادية التي أستلزمت البحث عن بدائلٍ سياسيةٍ ، وفي ذلك علقَ مُستشار السياسات الداخلية للبيتِ الأبيض (ستيوارت إليوت ايزنستات Stuart Elliott Eizenstat ١٩٧٧-١٩٨١) *:" **أوضح الرئيس تماماً أننا يجب أن نأخذ في الحسبانِ التأثير المالي أولاً** "، إذ كانت الإدارة مُتفائلة من أن التضخُم سينخفض في العامِ القادم بمُعدلِ (٦%)، ومثلهُ البطالة دون مُعدلها الحالي البالغ (٧,١%). فِفي العام المالي الأول تم توفير(٣,٥ مليون) فُرصة عمل ، وإنخفاض مُعدل البطالة من(٥. ٧%) إلى (٨. ٦%)، ونمو الناتج المحلي بنسبةِ (٦. ٤%)، فيما تراجع مؤشر (ستاندرد آند بورز ٥٠٠ standard poor's index - مؤشر قياس التغيرات وتحليلها لفهمِ طبيعة الإتجاهات والتقلُباتِ الاقتصادية والأسواق المالية في أسهُمِ أكبر خمسمائة شركة أميركية من مصارفٍ ومؤسساتٍ مالية من حيثِ أرقام إيراداتها السنوية) بنسبةِ (٥. ١١%)، لينتهي العام الأول للرئيسِ كارتر عند (٩٥,١٠ نقطة). وبحلولِ عام ١٩٧٨ مثلت التكاليف الاقتصادية السببِ الأكثر شيوعاً في رفضِ البرامج المُحتملة وإعادة صياغتها ، وأضاف المُستشار ايزنستات: " **كُنا لا نزال نشعُر بالقلقِ بشأنِ قابلية العمل والكونغرس ، وكان الأثر الاقتصادي هو الخيار الأول والأخير**" ، إذ ورث الرئيس كارتر عجزاً هائلاً فِي الميزانية بلغ نحو (تسع وخمسين مليون دولار) بعد أن كان نحو (ثمان

وعشرين مليون دولار)، وترواح مُعدل التضخُم بين(٥,٨%) و (٦,٥%) في المرحلةِ الأولى من إدارتهِ ووصف بـ " **ركوداً تضخمياً مُرتفعاً** " ، وتراجع النمو والبطالة عند (٧%) من سلفيهِ نيكسون وفورد(النفط والتنمية ، العدد ١ ، تشرين الأول ١٩٧٧، ص٢ , p.207 , 1980 , light).

ثانياً: أزمة الثقة وتصاعُد الضغوط الإقتصادية (١٩٧٨-١٩٧٩)

فِي خطابِ حال الإتحاد أمام الكونغرس الأميركي ، حثَّ كارتر فِي التاسعِ عشر من كانون الثاني ١٩٧٨ لمزيدٍ من التركيز على مُعالجةِ التضخُم ، إلا أن دور البيت الأبيض ظل محدوداً وغير فعال في وقتٍ أضحت فيه المُشكلة مُثيرةً للقلقِ ، إذ سجل مؤشر أسعار المُستهلك مُعدل التضخُم الذي تصاعد بحلولِ عام ١٩٧٨إلى (٨. ٩%)، وأستمر الجدل الداخلي حول الأولويات الاقتصادية حتى مُنتصفِ عام ١٩٧٨، إذ ظل يُمثل المُشكلة الأبرز والأهم للإدارةِ الأميركيَّة(Green ,2018, p.120).

وفي ضوءِ ما تقدم ، يُمكن القول أن برنامج كارتر الاقتصادي حقق هدفهُ المركزي ، إذ رفع أرباح الشركات إلى مُستوياتٍ قياسية عالية ، وبينما شدَّ مُعظم الأميركيَّين أحزمتهم جراءِ تأثير التضخُم والركود ، فأن الشركات وحامليَّ أسهمها تمتعوا بسلسلةٍ من أعوامٍ الأزدهار. فعلى سبيل المثال ، أفاد (سيتي بنك Citibank - أحد أكبر المصارف الأميركيَّة التي تأسست عام ١٨١٢ فِي نيويورك)، فِي رسالته الاقتصادية الشهرية فِي آذار١٩٧٨ بأنهُ: "**عاماً لافتاً** " بالنسبةِ لحملةِ الأسهُم وأُمناء خزائن الشركات ، إذ تم تسجيل أرقام قياسية جديدة فِي عدد من فئات الأرباح ، وهو مُعدل الربح على حقوقِ الملكية(Shoup,1980, p.206).

ومن جهتهِ حاول كارتر طمأنة رئيس المصرف الفِيدرالي (أرثر بيرنز Arthur Burns ١٩٠٤-١٩٨٧) حِيال الأهداف المالية لإدارتهِ ، إذ تزامن ذلك مع التوقيعِ فِي الثالثِ عشر من آيار ١٩٧٨ على (قائمةِ وظيفة الأعمال العامة) و (قائمة المُخصصات) لصفقةِ الدفع الإقتصادي التي خُصص فيها (أربعة مليارات دولار) للأعمالِ العامة ونحو (عشرين مليار) للدفعِ الاقتصادي. وجاء ذلك مع تعيُّنِ (جورج وليم ميلر George William Miller) * ، فِي السادسِ من أذارِ ١٩٧٨ رئيساً للمصرفِ الإحتياطي الفِيدرالي (١٩٧٨-١٩٧٩) وفي هذا السياق أكد شولتز للرئيسِ لكارتر على برنامج التضخُم الذي تتبناهُ إدارته عشية الخطاب الذي يُحدد الخطوط العامة لخُطةِ تباطؤ الأجور. وفِي خطابِ كارتر أمام الجمعية الوطنية لمُحرري الصحف فِي الحادي عشر من نيسان ١٩٧٨ وصف إجراءاتِ إدارته بأنها: " **لن تحل مُشكلة التضخُم عن طريقِ زيادة البطالة ، ولن نفرض ضوابط على الأجورِ والأسعار ، وسوف نعمل مع التدابيرِ التي تتجنب هذين النقيضين** ". وحدَدَ كارتر الحلول طويلة الأمد لمُشكلةِ التضخُم ، إذ تلخص هدفهُ فِي تحقيقِ مُعدل نمو بلغ (٤%) عن طريقِ إبقاء إلتزام السياسة النقديَّة بسعرِ صرفٍ مَرِن وعدم ربط

الدولار بقيمةٍ مُحددةٍ ، إلى جانبِ التعاون مع المُنظماتِ الدولية بُغيَة أستقرار العُملات ، وتزامن ذلك مع إستطلاعٍ للرأي العام جرى فِي اليوم الثاني من خطابهِ ، أشار إلى أن (٧٩%) من الأميركييَّن رأوا أن كارتر تنقصهُ الخبرةِ (الأنوار، ١٩٧٨، ص٥).

مثلت تبعات الخطاب قائمة طويلة من الإجراءاتِ المُعالجة للتضخُم ، وقال الاقتصادي (ميلتون فريدمان : " **يتعين علينا خفض العجز فِي الميزانية ، وخفض التكاليف التنظيمية ، وسوف تتجنب الهيئات التنفيذية أو تقلل من شراءِ السلع أو الخدمات التي ترتفع أسعارها بُسرعة ، مالم نكُن بذلك نُعرض أمننا القومي للخطرِ بشكلٍ كبير**". وفِي أب ١٩٧٨ كشف استطلاعاً للرأي عدم موافقةِ (٦٩%) على إداءِ الرئيس كارتر ، إذ ظل التضخُم القضية الأكثر إلحاحاً للأميركيَّين ، وعلى الرغمِ من انخفاضه من (١١%) فِي حزيران إلى (٦%) فِي تموز جراء أنخفاض أسعار المواد الغذائية ، أبدى خُبراء الإقتصاد فِي الإدارةِ عدم تفاؤلهم ، كما سعى البيت الأبيض منذُ أب ١٩٧٨ للتأثيرِ في المصرف الفِيدرالي للحدِ من أرتفاعِ سعر الفائدة، ورأى كارتر ومُستشارية الاقتصاديين أن الطريقة الوحيدة لمُعالجةِ التضخُم تكمُن في السيطرةِ على المعروضِ النقدي(Kaufman and Kaufman,2006,p.126).

وفِي وقتٍ سابق أعلن رئيس اللجنة الفرعية للعُملاتِ فِي مجلسِ النواب (بارين جيمس ميتشل Parren James Mitchell ١٩٢٢-٢٠٠٧) أن هُناك أحتمالاً لإصدارِ عُملةٍ معدنيةٍ جديدةٍ من فئةِ الدولار ، ومن جانبها دَرَسَت وزارة الخزانة أصدار عُملة مُتوسطة من فئةِ رُبع ونصف دولار. وأشارت الوزارة أن الدولار الجديد سيكون أول عملة أميركيَّة تحمل صورة (سوزان برونيل أنتوني Susan Brownell Anthony) * ، وأضافت أن صنع العُملة الجديدة ستُكلف نحو (ثلاثة سنتات) للدولارِ الواحد ، أيّ أكثر ما تُكلفة العُملة الورقية نفسها(الثورة ،١٨ كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص٢ ؛ الأنوار٢٨ نيسان ١٩٧٨، ص ٥).

وحينذاك أنعكست أزمة الثقة فِي البيت الأبيض على المُجتمعِ الأميركي ، إذ أمتدت أبعد من حدودِ الدوائر الإنتخابية الديُمقراطية التقليدية ، في إثرِ توصل بعض إستطلاعات الرأي إلى أن (٢٣%) فقط من العينة أعتقدوا أن الأمور تسير على ما يرام فِي البلاد ، وعلى النقيضِ من ذلك أعتقد (٦٤%) بأن البلاد: " **تواجه مُشكلة عميقة وخطيرة** "، مُقارنةً بـ (٤١%) قبل عام ، على الرغمِ من أن الإهتمام الرئيس لدى الأشخاص الذين أُجريت معهُم المُقابلات أنصب على التضخُم(Kaufman and Kaufman,2006,p.172) وبحلول أيلول ١٩٧٨ أقر الجميع بضرورةِ التغيَّير في السياسةِ الاقتصادية في ظلِ إستمرارِ أرتفاع التضخُم ، ما دعا بلومنثال إلى جانبِ موندیل الذي منحهُ كارتر ثقةً أكبر كنائبٍ

للرئيس بعد أن كان المنصب مغموراً قبل ذلك ، التفكير فِي أعتمادِ سياسَّةً جديدةً(Biven,2002, p.139).

وفِي ظلِ قلقهِ من تراجُع حظوظه السياسية ودعمه الشعبي ، أعاد كارتر فِي تموز ١٩٧٨ تنظيم البيت الأبيض بعد توجيه الإتهامات لبعضِ أعضاء مجلس الوزراء بتسريبِ المعلومات إلى الصحافةِ ، ولاسِيَّما موظفي البيت الأبيض بعد تعيَّينِ (جيرالد مونرو رافشون Gerald Monroe Rafshoon ١٩٧٨- ١٩٨١) مُساعداً للرئيسِ لشؤون الإتصالات وتنسيقه مع وسائل الاعلام لتحسين صورة كارتر أمام الجمهور بظهورهِ الإعلامي ودعوة الناشرين والمحررين للبيتِ الأبيض. إلا أن التطورات السياسية أثرت إيجاباً في موقفِ البيت الأبيض ، إذ ساد التفاؤل بعد إعلانِ كارتر نجاحه في عقدِ إتفاقية (كامب ديڤيد Camp David - مُنتجع ريفي شمال غرب العاصمة واشنطن) *، للسلامِ المصريَّة - الإسرائيليَّة فِي السابعِ عشر من أيلول ١٩٧٨ التي أعادت ثقة كارتر بنفسهِ (Biven,2002, p.138) على أن ذلك تزامن مع أستطلاعٍ للرأي العام الأميركي أفاد بأن (٢٦%) عارضوا تلك الجهود ، في حِين أيدها (٧١%)، وهو ما كان يتطلع لهُ كارتر لتحسينِ صورته فِي الداخلِ الأميركي(Eizenstat,2018, p.211).

وأعلن كارتر فِي تشرين الأول ١٩٧٨ تعيَّين (روبرت شوارتز شتراوس Robert Schwarz Strauss ١٩١٨-٢٠١٤) مُستشار لهُ فِي مجالِ التضخُم بعد أن شغل منصب المُمثل التجاري الخاص(The New York Times , 1977,p.10) وسُرعان ما أُطلق عليه الرئيس لقب: " **ملك التضخُم** "، بعد أن أجرى المزيد من التخفيضاتِ فِي الميزانيةِ الفِيدراليَّة البالغة نحو (أربعمائة وأربعين مليار دولار)، كما تلقى من شولتز كبير المُستشارين الاقتصاديين ، تقريراً أفاد بأن المُشكلة الأساسية تكمُن فِي أن التضخم يتغذى على إنخفاضِ الإنتاجية ، فبدأ الضغط من أجلِ المزيد من التخفيضِ فِي الميزانية الفيدراليَّة(Biven, 2002,p.139؛Green., p.121).

وفِي الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٨ أعلن الرئيس كارتر من على شاشة التلفاز عن المرحلة الثانية من برنامجهِ لمُكافحةِ التضخُم ، إذ قال للشعبِ الأميركي: " **لقد قررنا علناً أن مُكافحةِ التضخُم ستكون أولويتنا الأولى ، وأن الزيادات فِي الأجورِ والمزايا الإضافية سوف تقتصر على (٧ ٪) ولن تزيد الأسعار عن (٥,٠%) وسيتم الحد من العجزِ فِي الميزانية لعامِ ١٩٧٩ إلى (ثلاثين مليار دولار)**". وحدَدَ الخطاب خطواتٍ جديدةٍ فِي أستمرارِ برنامجِ مُكافحةِ التضخُم ، وتعهد بمزيدٍ من السيطرة على الميزانيةِ وخفض التوظيف الفيدرالي والتكاليف التنظيمية ، كما أعلن فرضِ معايّير جديدةٍ للأجورِ والاسعار. وفِي تشرين الأول ١٩٧٨ عيَّن (ألفريد إدوارد كاهن Alfred Edward Kahn) ** مُساعده الخاص ، ورئيساً لمجلسِ أستقرار الأجور والأسعار للأعوامِ (١٩٧٨-١٩٨١)، وخططَ لخفضِ مُعدل

التضخُم إلى (٦,٥٪) عام ١٩٧٩ (Kaufman and Kaufman,2006,p.136). ولم تكُن تلك المُحاولة الوحيدة لتحفيزِ الإقتصاد، إذ وقَّع كارتر على (قانون التوظيف الكامل والنمو المُتوازن) المعروف بإسمِ (قانون همفري - هوكينز Humphrey-Hawkins Act)* ، فِي السابع والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٨(Eizenstat, 2018,p.350) ، الذي أعتمد على إعانات الشركات وأقرهُ مجلس النواب فِي أذار ووافق عليه مجلس الشيوخ فِي الخامسِ عشر من تشرين الأول ١٩٧٨، إذ مثل مُحاولة الليبراليينَّ لتشديدِ سيطرة الكونغرس على السياسةِ الاقتصادية عن طريقِ إلزام الحكومة والمصرف الإحتياطي الفِيدرالي ، إلا أن مسألة الحد من البطالةِ ظلت دون تغيَّير، وأضاف مجلس الشيوخ هدفاً أخر تمثل فِي خفضِ مُعدل التضخُم إلى (٣٪) بحلولِ عام ١٩٨٣(كارتر ، ٢٠١٣ ، ص٨٠).

وفِي الأولِ من تشرين الثاني ١٩٧٨ هبطت قيمة الدولار ، ما أثار كارتر الذي أعلن بأنهُ تهديداً للإقتصادِ العالمي ، إذ تزامن ذلك مع الحُزمةِ التي خُصصت للدفاعِ عن الدولارِ التي أعلن عنها في الأول من تشرين الثاني بتأكيدها على تطبيقِ سياسة نقدية أكثر صرامة لتخفيفِ الضغوط التضخُمية المحلية ، وتكثيف مبيعات الذهب وتشجيع المُستثمرين الأجانب على الدولار عن طريقِ رفع أسعار الفائدة. وعليه رُفع السعر بمقدارِ نقطة مئوية كاملة إلى أعلى مستوى تأريخي بلغ (٩,٥٪) وهي أكبر زيادة منذُ عام ١٩٣٣(Kaufman and Kaufman,p.29–135) وحينذاك أنعقدت (قمةِ بون الاقتصادية Bonn Economic Summit) *التي أكدت نشاط إقتصاد الولاياتِ المُتحدة السريع والكبير وعدم حاجتهِ إلى مزيدٍ من الحُزمِ ، وطالبت بإتخاذِ خطوات فعلية لخفضِ مُعدل التضخُم وخفض واردات النفط(Biven,2002, p.152).

مثل الإلتزام بخفضِ أنتاج النفط من الإجراءاتِ الصعبة بالنسبة للإدارةِ الأميركيَّة (Secretary,1978,p.112) ، وعلى الرغمِ من الخطواتِ التي أُتخذت لمُعالجةِ هبوط قيمةِ أسعار الدولار إلا أنها لم تُؤتِ أُكلها ، وبحلولِ كانون الأول ١٩٧٨ أخفق كارتر في معركتهِ ضد التضخُمِ الذي بلغ نهايةِ العام نحوِ (٩٪)، ومثلهُ أسعار المواد الغذائية بنحوِ (١٠٪). وعلى النقيضِ من ذلك لم تؤثر نتائج الإنتخابات النُصفية التي جرت فِي السابعِ من تشرين الثاني ١٩٧٨ في أحداثِ أيَّ مُتغيرات ، إذ ظل الديمُقراطيون يسيطرون على مجلسيَّ الكونغرس برغمِ خسارتهم خمسة أعضاء من الليبراليينَّ الديمُقراطييَّن فِي مجلسِ الشيوخ ، ليحل مكانهم أشد خصوم سياسات الرئيس المالية. وفِي الكونغرس السابق أعتمد كارتر على تأييدِ زعيم الأقلية الجمهوري (هوارد بيكر Howard Baker ١٩٢٥-٢٠١٤) الذي أسهم بنجاحهِ فِي (مُعاهدة پنما(Panama Treaty) **١ وحصولهُ على الدعمِ الشعبي آنذاك بعد تراجُعهِ فِي استطلاعات الرأي ، في حِين أضحى الحصول على دعمِ بيكر أكثر أهمية من الناحيةِ السياسية(Grenn,2018, p. 130).

من جانبٍ آخر ، تعرضت مُقترحات خفضِ الإنفاق الحكومي إلى إنتقاداتٍ بالغة من الليبراليِّين فِي مجلسِ الشيوخ بقيادةِ الشيخ(إدوارد مور كيندي Edward M. Kennedy ١٩٦٢-٢٠٠٩) ** فِي المؤتمرِ الديمُقراطي النصفي الذي أنعقد بين العاشرِ والثاني عشر من كانون الأول ١٩٧٨ فِي مدينةِ (ممفيس Memphis- جنوب شرق)، إذ فكر جدياً فِي مُعارضةِ الرئيس فِي الإنتخاباتِ التمهيدية للحزبِ الديمُقراطي عام ١٩٨٠. كما شهد المؤتمر نقاشات حول خطة الإبقاءِ على ميزانيةِ عام ١٩٨٠ التي كان من المُقررِ تقديمها إلى الكونغرسِ في كانون الثاني ١٩٧٩، والتداول حول سياساتِ الحزب ومُحاولةِ رَصَّ صفوفه إستعداداً للإنتخاباتِ الرئاسية عام ١٩٨٠(Hargrove,1988,p.99).

وفي نهايةِ عام ١٩٧٨ إبدى الرئيس كارتر قلقه ، إذ واجه الكونغرس السادس والسبعون بوصفةِ أكثر مُحافظة وحزبية من الكونغرسِ السابق ، ورغم أن مُستقبلهِ السياسي توقف إلى حدٍ كبير على مدى نجاحه في الحدِ من الإنفاقِ الفِيدرالي ، في ظلِ التذمر من تخفيضاتِ الميزانية التي حذر وزير العمل (فريدي راي مارشال Freddie Ray Marshall ١٩٧٧-١٩٨١)، من عواقبها فِي مطلع عام ١٩٧٩ مؤكداً بأن خفض الإنفاق سيؤدي إلى تفاقُمِ الوضع الاقتصادي (Biven.2002, p.190).

ثالثاً: إجراءات الرئيس كارتر لمُعالجةِ التضخُم (١٩٧٩-١٩٨١)

وعلى صَّعيدِ الإجراءات الداخلية ، أسهم إهتمام كارتر بتفاصيلِ الميزانيةِ ومُتابعتها على نحوٍ أكثر جديةً من موظفي مكتب الإدارة والميزانية في السيطرةِ على الإنفاقِ الحكومي من جهة ، وتأكيد إلتزامهِ بتنفيذ الوعود التي قطعها للناخبين. على أن تمريرِ الميزانية الفِيدراليَّة أحتاج إلى دعمِ أعضاء الكونغرس الذين كان لديهم وجهات نظرهم الخاصة حول كيفية جمع الأموال وسُبل أنفاقها. وبصدَّدِ عمل الميزانية يبدو أن واقع الحال أكد هيمنة السياسة دون الاقتصاد في تفكيرِ الكونغرس ، إذ أعرب كارتر عن أملهِ في تنفيذِ الموازنة الصفرية المُساعدة فِي تحقيقِ نهجٍ أكثرُ عقلانية في السياسةِ الماليَّة مؤكداً: " **أن الميزانية الصفرية تُركز على الأهدافِ والإحتياجات ، وتُساعد فِي الجمعِ بين إعدادِ الميزانية والتخطيط وتُعزز فعالية التكلُفة** ". وفِي تقريرٍ قدمهُ (دوغلاس جوزيف بينيت الأبن Douglas Joseph Bennet Jr. ١٩٣٨-٢٠١٨) مُساعد وزير الخارجية للشؤونِ التشريعية فِي الثاني والعشرين من نيسان ١٩٧٩ شَدَّدَ فيه على أهميةِ بناء علاقاتٍ وطيدةٍ مع رؤساءِ اللجان المالية الرئيسين وإشراكهم في أعمالِ الميزانية ، فِي حِين واجه كارتر صراعاً بين مجلس النواب الديمُقراطي وإدارته التي حاولت مُكافحة التضخُم عن طريقِ ضبطِ النفس المالي(Eizenstat.2018, pp. 6-7).

لم يوَهْن توتر علاقته مع كينيدي الذي طالما هاجم البيتِ الأبيض ، من عزيمة كارتر بقدرِ قلقه من إحتمالِ مُشاركةِ كينيدي فِي إنتخاباتِ عام ١٩٨٠، في وقتٍ أظهر فيه إستطلاع للرأي أجراهُ (معهد

غالوب Institution Gallup)* ، فِي آيار ١٩٧٩ تفوق كينيدي على الرئيسِ بين الديُمقراطيين بنسبةِ (٤٥٪) مُقابل(٣١٪). وفي إثرِ تدهور الإقتصاد وإستمرار إنحدار شعبيته فِي إستطلاعات الرأي ، جَأش كارتر وأُصيب بخيبةِ أمل ، إذ وصل بهِ الأمر إلى القولِ: " **إذا تحداني كينيدي فِي إنتخاباتِ عام ١٩٨٠ فسوف أضربهُ ضرباً مُبرحاً** "(Kaufman,2006,p.173).

وفِي ضوءِ قناعاته ركزَ كارتر على درءِ مخاطرِ الركود الاقتصادي ، ما دفعهُ إلى الإحتفاظِ **بمجلسِ فورد** لإستقرارِ الأجور والأسعار الذي لم يُحدد أيَّ خطوةٍ جديدةٍ بشأنِ التضخُم. ومن اللافت للنظرِ هو ضآلة المُناقشات التي دارت حول الأساليب البديلة لخفضِ التضخُم ، فِي حِين أيد بعض الاقتصاديين ، ولاسِيَّما ميلتون إجراء التغيُّيرات للسيطرةِ على السياستين الماليَّة والنقديَّة عندما قال:" **لا يُمكن السيطرة على الإقتصادِ إلا عن طريقِ ضبط العرض النقدي** ". وحِيال ذلك كارتر قلقاً إلا أن زيادات الأجور التي واكبت التضخُم ، قللت من ضغوطِ مُستشاريه ومؤيديه في التعامُلِ مع المُشكلةِ ، كما لم يُبدِ وزير الخزانة بلومنتال موقفاً حازماً في الوقتِ الذي رفض فيه وزير الدفاع (هارولد براون Harold Brown ١٩٧٧-١٩٨١) *، إجراء تخفيض على الميزانيةِ العسكرية الأميركيَّة**بمبلغ تراوح بين (خمسة - سبعة مليارات) فِي العام ، مؤكداً أن ذلك يُهدد الحفاظ على القوة العسكريَّة الأميركيَّة ما أستلزم زيادتها. وفي هذا السياق كان كارتر قد أعلن فِي برنامجه الدعائي الإنتخابي بأنهُ سيخفف تخصيصات الميزانية العسكرية بنحوِ (خمسة مليارات دولار)، ولمواجهةِ التطورات الاقتصادية أجرى تغيُّيرات فِي هيكل إدارتهِ عندما عيَّن فِي السادسِ من أب ١٩٧٩ (بول فولكر Baul Volcker ١٩٧٩-١٩٨٧)***رئيساً للإحتياطي الفِيدرالي بدلاً من ميلر الذي عينهُ كارتر وزيراً للخزانةِ بعد إستقالة بلومنثال ، لرسمِ سياسةٍ ماليةٍ جديدة تُعالج التضخُم الذي بلغ (٧. ١٣٪) فِي حزيران ١٩٧٩، إذ رأى فولكر أن مُعالجةِ التضخُم تتم عن طريقِ السماح لأسواقِ المال بتحديدِ أسعار الفائدة والسيطرة على المعروضِ النقدي(الجمهورية ، ٣ كانون الثاني ١٩٧٧، ص١).

وعلى الرغمِ من أهميةِ أرتفاع أسعار النفط في مُعالجةِ التضخُم ، إلا أنهُ جاء بالمرتبةِ الثانية في أهتمام الأميركيِّين في ظلِ تصاعُد نسبة التضخُم التي بدأت بـ (٧٪) إبَّان تَسَنَّمَ كارتر الرئاسة حتى بلغت (١٢٪) مع عجزِ الميزانية بنحوِ(خمس وتسعين بليون دولار)، وديون خارجية ناهزت (ثمانية بلايين دولار)، وهبوط في الإنتاجِ وتَلَكَّؤ المصانع في إستيعابِ التكنولوجيا الحديثة في الرُبعِ الأخير من عامِ ١٩٧٩(نيفينز وكماجر ، ١٩٩٠ ، ص٦٩٣-٦٩٤) وبناءً على ذلك حاول كارتر خلافاً لتوصياتِ بعض مُستشاريهِ ، إخضاع الإعتبارات السياسية في مُكافحتهِ التضخُم وأعداد الميزانية للعامِ المالي ١٩٨٠ التي كان ينبغي تقديمها فِي كانون الثاني ١٩٧٩ ، إذ أستند إلى التقشُفِ المالي فِي تلك المعركة(Kaufman and Kaufman,2006, p.156).

انْتابَ كارتر وموظفوه القلق جراء مُعارضة أعضاء مجلس الوزراء لضبطِ النفس المالي فِي موازنةِ ١٩٨٠ بوصفها: " **ميزانية نيكسون وفورد التي لا ينبغي لأي رئيس ديمُقراطي التوقيع عليها** ". وحِيال ذلك ألتزم كارتر إلى جانبِ الضغوط التي مارسها حزبه ، بخفضِ العجز فِي ميزانيةِ عام ١٩٨٠ إلى أقلِ من (ثلاثين مليار دولار). وفِي الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٧٩ أَطْلَعَ ماكنتاير مُدير مكتب الإدارة والميزانية في البيتِ الأبيض ، أن العجز لعامِ ١٩٧٩ سيبلغ نحو (ست وعشرين مليار دولار) وهو أفضل بكثيرٍ مِما كان يعتقد ، إلا أن العجز عام ١٩٨٠ سيكون حوالي (ثمانية مليارات دولار) أيَّ أكثر مِما كان مُتوقعاً ، وذلك بسببِ إرتفاع أسعار الفائدة وإنخفاض الإيرادات. وفي نهاية عام ١٩٧٩ وافق مُستشارو كارتر على أن الميزانية المُستقرة لم تكُن هدفاً سهل المنال(Green,2018, pp.128-129).

وأبدى ايزنستات مُستشار السياسات الداخلية للبيتِ الأبيض قلقهُ حِيال السياسة الماليَّة، إذ سُرعان ما قدم لزُملائهِ تقديرات بعيدةَ المدى لتكلُفةِ بعض وعودِ الرئيس كارتر للإصلاحِ الضريبي الرئيسة البالغة (عشرة مليارات دولار) و (خمسة عشر مليار دولار) للرعايةِ الاجتماعية و (عشرة مليارات دولار) للتأمينِ الصحي الوطني. وأشار إلى ضرورةِ التوفيق بين ذلك وواحد من أهمِ تعهدات حملة كارتر الإنتخابية الرامية إلى تحقيقِ إستقرار الميزانية بحلول عام ١٩٨٠، وعلق ايزنستات قائلاً: "**سيكون تحقيق ذلك بصعوبةٍ بالغة**"(Light,1980, p. 199).

ومع تولي إدارة كارتر لمُهماتها ، شكلت الأزمة النقديَّة العالميَّة عبئاً كبيراً عليها ، وكان بول فولكر رئيس الإحتياطي الفيدرالي قد تفاوض على خفضِ قيمة الدولار وفقاً لـ(أتفاقية سميثسونيان Smithsonian Agreement)* التي عُقدت في واشنطن بين الإدارات النقدية للدولِ الصناعية الكُبرى المعروفة بمجموعةِ العشر (G10 - المملكة المُتحدة والولاياتِ المُتحدة وألمانيا وإيطاليا واليابان وفرنسا وكندا وبلجيكا وهولندا والسويد) في كانون الأول ١٩٧١، وذلك بعد أنهيارِ نظام (بريتون وودز Bretton Woods) **الذي أرتكز على أسعارِ صرفٍ ثابتة بين العُملات الوطنية ، وبموجبهِ أصبح الدولار الأميركي العملةِ العالميَّة شُبه المُهيمنة. وعندما تخلت الولاياتِ المُتحدة عن معيارِ الذهب ، بدأت تقلُباتٍ شديدةٍ فِي أسعارِ الصرف بين العُملات ، ما دفع الدول الأوربية إلى البحث عن أستقرارٍ نقديٍ داخلي حَضَّ إلى التكامل النقدي والحدِ من اعتمادها على الدولار(Biven ,2002, pp.107-166) وعلى نحوٍ عام ورث كارتر نظاماً مالياً جديداً لم يُطبق إلا مؤخراً ، وأتسم بالضُعفِ فِي مواجهةِ أسواق الصرف الأجنبي المُتقلبة(Kufman,2006, p.401).

وفِي خِضَمَّ التداعيات الاقتصادية والسياسيَّة التي خلفها التضخُم طالما شكل المُعضلة الأكثر خطورة للرئيسِ كارتر وفريقة ، فِفي تشرين الثاني ١٩٧٩ كتب الفريد كان المُساعد الخاص في مُذكرةٍ

مطولة إلى الرئيس ، جاء فيها: " **حان الوقت لكي تعترف الإدارة بأن برنامجنا الحالي للتضخُم قد أخفق** ". وتأتي أهمية المُذكرة بوصفها أعتراف من أحدِ كبار مُحاربي التضخُم فِي الإدارةِ على مدى أخفاق جهود البيت الأبيض فِي مُعالجةِ التضخُم وعدم أتفاق الرؤى بين كبار مُستشاري الرئيس الاقتصاديين(Kaufman and Kaufman,2006, p.203-204).

ومن جانبٍ أخر شكلت تكاليف إمتلاك المساكن المُتزايدة في مؤشراتِ أسعار المُستهلك ، مصدر أزعاجٍ للإدارةِ طيلة مُدة الرئاسة ، فِفي الأعوامِ (١٩٧٧-١٩٨٠) أرتفعت تكاليف أسعار المساكن بمعدلٍ سنوي متوسط بلغ (١٣٪)، ما عكس الزيادات الجزئية فِي أسعارِ الفائدة جراء الجهود التي بذلها المُقرضون للتعويضِ عن التضخُم. ويبدو أن زيادة الأسعار هَوَّلَ فيها ما أظهر مؤشر أسعار المُستهلك فِي الربعِ الأول من عامِ ١٩٨٠ إقتراب مُعدل التضخُم إلى (١٨٪)(Biven,2002, pp.192-193)، الأمر الذي دفع الفريد كاهن التأكيد على أن الإرتفاع المُتجدد فِي أسعارِ النفط وزيادة مُعدلات الرهن العقاري أدّيَا إلى إرتفاع التضخُم ، وأشتكى من أن الالتزاماتِ الواردة فِي خطابِ كارتر فِي الرابعِ عشر من أذار ١٩٨٠ الذي جاء فيه: " **أن التضخُم يُهدد أمن الدولة** " ، ودعوته إلى مزيدٍ من التخفيضاتِ فِي الميزانيةِ عن طريقِ زيادة المُراقبة التي لم يتم الإلتزام بها ، إذ أن الكونغرس أخفق فِي تصريحهِ بتعيَّين (مئة موظف) إضافي ، في وقتٍ لم تنجح فيه إستراتيجية الإدارة لمُكافحةِ التضخم(Green,2018, Op. Cit., p.162).

وفِي أثرِ التحذيرات التي تلقاها بشأن الإقتصاد فِي الداخلِ والغزو السوفيتي لأفغانستان*الذي مثل مُشكلةً في الخارجِ ، أمتعض الرئيس كارتر من موظفيهِ وطالبهم بتصحيحِ المسار ، وفي تشرين الثاني ١٩٨٠ حَذَرَ الفريد كاهن بأن التضخُم سوف يخرج عن السيطرةِ إذا ما عولج في غضونِ شهرين ، إذ تزامن ذلك مع تصاعُدِ مؤشر أسعار السُلع بنسبةِ (١,٤٪) وبمُعدلٍ سنوي بلغ نحو (١٨,٢٪)، وهو أعلى مُعدل فِي (ستةِ أعوام) كما أخفقت زيادات الأجور في مواكبةِ مُعدل التضخُم. ولعل ما زاد في الطين بِلَّة ، التوقعات التي أطلقها خُبراء الإقتصاد بإستمرارِ أرتفاع التضخُم ، ومن جانبهِ حاول البيت الأبيض دُونَ جَدْوَى فرض ضوابط طوعية على الأجورِ والأسعار وتشديد الائتمان وضبط المالية العامة ، إذ تفاقمت مُعدلات البطالة ليقفز عدد العاطلين عن العملِ إلى (سبعةِ ملايين) وهو أكبر مُعدل زيادة منذُ عام ١٩٧٥ وإرتفعت أسعار الفائدة بشكلٍ كبير، وسط توقعاتٍ بوصولِ مُعدل التضخُم إلى (٢٠٪) (Kaufman and Kaufman,2006, pp.205-206). وحِيال ذلك يُمكن القول أن الرئيس كارتر طالما نظرَ إلى الميزانيةِ بوصفها وسيلةً رئيسةً للدفاعِ ضد الضغوطِ الاقتصادية ، وأداةً مُهمةً لتقليلِ التضخُم.

وفي ظلِ تلك التطورات ، مثلت مُقترحات الكونغرس لميزانيةِ عام ١٩٨١ أكثرُ تكلُفةً من مثيلتها في البيتِ الأبيض ، إذ شملت مبلغاً إضافياً قدرهُ (سبعة مليارات دولار) لوزارةِ الدفاع ، ومن جانبهِ بذل كارتر جهوداً حثيثة لتحقيقِ التوافق ، وبناءً على نصائحِ مُستشاريه أستعمل حق النقض ضد ميزانيةِ الكونغرس المُقترحة بوصفها تضخُمية ، ما أدى إلى نفورِ (زعيم الأغلبية Majority leader) * ، فِي مجلسِ الشيوخ السيناتور (روبرت بيرد Rodert Byrd ١٩٧٧-٢٠١٠) ** ومع أقتراب موعد الإنتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠ ، أخفق كارتر فِي تحقيقِ أهداف ميزانيته ، إذ لم يكن لهُ ميزانية متفق عليها لعام ١٩٨٠ ما أثر في مصداقيتهِ مع مرورِ كل سنة مالية ، على أن سياسة كارتر الاقتصادية المبنية على المُحافظةِ المالية وإلغاء القيود التنظيمية ، عكست رؤيته التي طالما دعت إلى تشديدِ المعروض النقدي بوصفهِ الحل النهائي للتضخُمِ على الرغمِ من الصعوباتِ التي أكتنفتهُ ، على الرغمِ من إدراكهِ بأن ذلك سيُكلفه ذلك سياسياً فِي المرحلةِ التي سبقت إنتخابات تشرين الثاني ١٩٨٠ (Green,2018, pp. 132-134).

الخاتمة:

في ضوءِ ما تقدم يبدو أن سياسة الرئيس كارتر حِيال التضخُم جاءت في ظل ظروف إقتصاديةِ مُعقدة ، أتسمت بتشابك الإزمات وتداخل المشاكل السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فعلى الرغمِ من أدراكِ الإدارة المُبكر لخطورة الموقف ، إلا أن السياساتِ التي أُتخذت في بدايات عهدِ كارتر افتقرت إلى الحسم والتماسُك ، وهو ما أسهم في تعميقِ الشعور العام بفقدان الثقة بالسيطرة على الوضعِ الاقتصادي. على أن أزمة الثقة التي عصفت بالعلاقةِ بين الحكومة والمواطن كشفت حقيقة وأبعاد الخلل الكبير والقصور في القُدرة على صياغة خِطاب إقتصادي مُقنع ، في الوقتِ الذي كانت فيه البلاد بأمسِ الحاجة إلى رؤيةٍ واضحة ومُتماسكة لمواجهة التضخُم ، وبذلك فأن تجرُبة الرئيس كارتر في مواجهةِ الأزمات الإقتصادية شكلت نموذجاً مُهماً لفهم التحديات التي واجهت صُانع القرار في أوقاتِ الأزمات الإقتصادية الحادة في الولايات المتحدة الأميركية حتى عام ١٩٨١.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق

1- The Foreign Relations of the United States (F.R.U.S),(1977, No.136) Foreign Economic Policy ,1977-1978, vol. III, Memorandum from Secretary of the Treasury Blumenthal to President Carter, Togov37, Washington, July 1 .

2- F.R.U.S,(1977, No.182) Foreign Economic Policy, 1977-1987, vol. III, Memorandum from the President's Assistant for Domestic Affairs and Policy (Eizenstat) and Robert Ginsburg of the Domestic Policy Staff to President Carter, Washington, August 12.

3- F.R.U.S., (1977, Jan.18) Foreign Economic Policy ,1977-1978, vol. III, Message from Vice F President -Elect Mondale to President -Elect Carter, International Monetary and Trade Policy, No.136, Washington.

ثانياً: الكُتب

الأجنبية:

1- Carter, Jimmy ،A Full Life: Reflections at ninety, Simon &Schuster, New York ,2015.
2- Biven, W. Carl, Jimmy Carters Economy: Policy in the Age of Limits, University of North Carolina Press, London, 2002.
3- Kaufman and Kaufman, Burton l and Scott, Presidency of James Eartl Carter Jr, University Press of Kansas, Lawrence, Kansas, 2006.
4- Carter, Jimmy, 39th President of the United States: 1977-1981, "An Economic position Paper for Now and Tomorrow ", 22April, ١٩٧٦.
5- Vroey, Michel De, from Keynes to Lucas and Beyond: The Evolution of Macroeconomic Theory in The Twentieth Century, Edward Elgar Publishing, United Kingdom.,2016.
6- Kavanagh, Shayne C., (N.D) Government Finance Officers Association, Zero-Base Budgeting: Modern Experiences and Current Perspectives, Research and Consulting Center, Chicago.
7- Olson and Mendoza, James S and Abraham O., American Economic History, Greenwood TM, California,2015.
8- Schick, Allen, the Federal Budget: Politics, Policy, Process, Rowman & Littlefield Publishers, Maryland,2000.
9- Kaufman, Burton I., Presidential Profiles: The Carter Years, Facts on File Inc, New York, 2006.
10- Kaufman, Laurence H. Kaufman, ,the Carter presidency and beyond: power and politics in the 1980, Ramparts press, California.١٩٨٠.
11- Riley, Russell L, Bridging the Constitutional Divide: Inside the White House Office of Legislative Affairs, A&M University Press, Texas.2010.
12- Jacoby, Robin Miller, the Women's Trade Union League and American Feminism, Feminist Studies, vol. III.1975.
13- Kahn, Alfred E., The Economics of Regulation Principles and Institutions, Mit Press, Massachusetts,١٩٨٨.
14- Jones, David M., Understanding Central Banking: Taylor & Francis, New York, the New Era of Activism, 1st.ed,2014.
15- Ikenberry, G. John Et al., the State and American Foreign Economic Policy Princeton, University Press, New Jersey,1988.
16- Secretary, Office of Staff, Presidential Files, Folder: 7/17/78-, Jimmy carter, Library, Bonn Economic Summit, July 17,1978.
17- Farrell, John A., Ted Kennedy: A Life, Penguin Publishing Group Press, New York,٢٠٢٢.
18- Perry and Kennedy, Bardara A. and Edward M., An Oral History, University Press Oxford, New York,٢٠١٩.

19-Hargrove, Erwin C., Jimmy Carter as President: Leadership and the Politics of the Public Good, Louisiana State University Press Baton Rouge and London, 1988.
20-Organization, The Gallup, The Gallup Poll Cumulative Index: Public Opinion, 1935-1997, Rowman & Littlefield Publishers, Delaware,١٩٩٩.
21-Keefer and Brown, Edward C. and Harold, Offsetting the Soviet Military Challenge1977- 1981, Government Publishing Office, Washinton,٢٠٢٠.
22-Volcker, Baul, A Monetary and fiscal History of the United States, 1961-2021, published by Princeton University Press, New Jersey,2022.
23-Monks, Alfred L., The Soviet Intervention in Afghanistan, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1981.
24-Kozak and Macartney, David C. and John D., Congress and public policy: A Source Book of Documents and Readings, the Dorsey press, Illinois,١٩٨٢.
25- Dewhirst, Robert E., Encyclopedia of the United States Congress, An imprint of Infobase Publishing, New York ,2007.

العربية:

١- زاوتر ، أدو ، (٢٠١٢) ، رؤساء الولايات المُتحدة الأميركيَّة مِنذُ عام ١٧٨٩حتى اليوم ، مطبعة دار الحكمة ، لندن.
٢- عصفور ، محمد شاكر ، (٢٠٠٨) ، أصول الموازنة العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمّان.
٣- كارتر ، جيمي ، (٢٠٠٧) ، قيمنا المُعرضة للخطرِ " أزمة أميركا الأخلاقية " ، ترجمة محمد محمود التوبة ، مكتبة العبيكان ، الرياض.
٤- كارتر ، جيمي ، (٢٠١٣) ، مُذكرات البيت الأبيض ، ط٢ ، ترجمة سناء شوقي حرب ، شركة المطبوعات للنشرِ والتوزيع ، بيروت.
٥- نيفينز وكوماجر ، الآن و هنري ستيل ، (١٩٩٠) ، موجز تأريخ الولايَّات المُتحدة ، ترجمة محمد بدر الدين خليل ، الدارالدوليَّة للنشر والتوزيع ، القاهرة.

ثالثاً : الرسائل والأطاريح

الأجنبية:

1- Green, Robert Kirby, (2018), the managerial moralist: the domestic policy of Jimmy Carter 1977-1981, Unpublished Ph. D Dissertation, University Queen mary, London.
2- light, Paul Charles, (1980), the president's Agenda: domestic policy choice from Kennedy to carter, Unpublished Ph. D Dissertation, University of Michigan, Michigan.
3-

العربية:

١- التميمي ، أمينة داخل شلش ، (٢٠٠٨)، جون كيندي وسياسته تجاه قضايا المشرق العربي ١٩٦١-١٩٦٣، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ،، كُليَّة التربية ،الجامعة المُستنصرية.

٢- الحميري ، رواء حيدر صالح ، (٢٠١١)، هربرت هوفر وسياسته الداخليَّة ١٩٢٩-١٩٣٣ ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، كُليَّة الأداب ،جامعة بغداد.
٣- رشيد ، مُهند كاظم ، (٢٠١٧)، موقف الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة من الإحتلال السوفِيتي لأفغانستان ١٩٧٩-١٩٨٩، (أطروحة دكتوراه غير منشورة) ، كُليَّة الأداب ،جامعة الكوفة.
٤- الرياحي ، حوراء عبد الستار عبد الجبار ، (٢٠١٩)، سياسة الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة تجاهِ كوبا فِي عهد الرئيس جيمي كارتر ١٩٧٧ – ١٩٨١، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كُليَّة الاداب ،جامعة البصرة.
٥- عبد الكريم ، شكاكطة ، (٢٠٠٨) ، النفط فِي العلاقات الدوليَّة دراسة حالة مُنظمة الأوبك وأثرها فِي الإقتصاد والسياسات الطاقويَّة العالميَّة ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كُليَّة العلوم السياسيَّة والعلاقات الدوليَّة ،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة.

رابعاً: البحوث والمجلات

الأجنبية:

1- Stone, Barbara S., (1974), The John Birch Society: A Profile, The Journal of Politics, vol. 36, No. 1, Published University of Chicago Press.
and Trade Policy, No.136, Washington.

العربية:

١- جيهان وجورجيو ، ثروة وكريس بابا ، (٢٠١٤) ، ما هي المدرسة النقديَّة ؟ ، مجلة التمويل و التنميَّة ، صُندوق النقد الدولي ، ع. ٥١.
٢- حسين ، حسين السيد ، (٢٠١٣) ، مُعاهدة السلام المصريَّة – الإسرائيليَّة عام ١٩٧٩ وأثرها على دورِ مصر الأقليمي ، " مجلة دراسات تأريخيَّة " ، ع. ١١٧- ١١٨.
٣- الدستور (١٩٧٧)، ع. ٣٥٧ ، العام السابع.
٤- السياسة الدوليَّة (١٩٧٨) ، القاهرة ، ع.٥٨ ، تموز.
٥- العباسي ، ماهر مُبدر عبد الكريم ، (٢٠١٥) ، سياسة الرئيس الأميركي كارتر تجاه قناة بنما فِي ضوءِ مُذكراته ١٩٧٧-١٩٨١، مجلة ديالى ، جامعة ديالى، ع.٨١.
٦- عبد الواحد ، عبد الجليل ، (٢٠١١) ، تطور الإستراتيجية الأميركيَّة في منطقة الخليج العربي ، مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانيَّة والإجتماعية Alustath Journal For Human and Social Sciences ،جامعةِ بغداد، العدد ١٦٦.
٧- النفط والتنمية ، العدد ١ ، تشرين الأول ١٩٧٧.

خامساً: الصُحف

الأجنبية:

1- The New York Times" Newspaper", New York, January21, 1977.
2- The New York Times (Jan.21 , 1977) , New York Public Papers of the Presidents of the United States, Jimmy Carters 1977, Book 1, United States. President, Washington.
3- The New York Times, (Jan.22 , 1977) , New York, January22, 1977.

العربية:

١- الثورة ، (٢١ كانون الثاني ١٩٧٧) ، بغداد ، العدد ٢٥٩٧.
٢- (١٨ كانون الثاني ، ١٩٧٧) ، العدد ٢٦٠٩ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧.
٣- النهار ، (٢١ كانون الثاني ١٩٧٧) ،بغداد .
(١٦كانون الثاني ١٩٧٧) ، بغداد .
(١٧كانون الثاني ١٩٧٧) ، بغداد.
٤- الأنوار ، (١٩٧٧) ، بيروت ، العدد ٥٨٧١ ، ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٧
(١٩٧٨) ، العدد ٦٢٤٤ ، ١٢ نيسان ١٩٧٨
٥- الأهرام ، (١٩٧٧) ، العدد ٣٣١٦٨ ، ٢ تشرين الأول ١٩٧٧.
٦- الجمهوريَّة ، (١٩٧٧) ، بغداد ، العدد٣٨٤٤ ،٣ كانون الثاني ١٩٧٧.

سادساً: الموسوعات الأجنبية

1- The Encyclopedia Americana, International Edition ,vol.10.New York ,1979. vol. 10.1979.
2- New Age Encyclopedia, Lexington Publications Inc.,Lexington, vol.8, 1980.
3- The New Encyclopaedia Britannica, Encyclopaedia Britannica Inc., Chicago,15 th.ed.,1988 vol.5.

الهوامش:

[*] الرئيس الخامس والثلاثين للولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة ، وُلدَ فِي ولايَّةِ (ماساتشوستس Massachusetts - شمال شرق) عام ١٩٦٠ ، وتخرج من جامعة هارفارد عام ١٩٤٠، وإنضم إلى قواتِ الإحتياط البحريَّة الأميركيَّة عام ١٩٤١ ، وأبّان الحربِ العالميَّة الثانيَّة حصل على وسامِ البحريَّة. أصبح نائباً في عن الحزبِ الديمُقراطي مجلسِ النواب الأميركي (١٩٤٧-١٩٥٣)، وانتُخب عضواً في مجلسِ الشيوخ عن ولايَّةِ ماساتشوستس (١٩٥٣-١٩٦٠)، حتى رُشح للإنتخاباتِ الرئاسيَّة عام ١٩٦٠ وفاز على المُرشحِ الجمهوري ريتشارد نيكسون. شهدت رئاستهِ تطورات عدة ولاسِيَّما (الحرب الباردة ، حرب ڤيتنام ، مُحاولات الإطاحةِ بحكومةِ (فيدل كاسترو Fidel Castro ١٩٥٩-٢٠٠٨) الكوبيَّة فِي غزو خليج الخنازير ١٩٦٠، أزمة الصواريخ الكوبيَّة وتوقيع أول مُعاهدة أسلحة نوويَّة ١٩٦٢). أُغتيل فِي مدينةِ (دالاس Dallas) بولايَّة تكساس عام ١٩٦٣.
The Encyclopedia Americana, vol. 10, pp.146-149; 3579; New Age Encyclopedia, vol.8, p.11؛
التميمي ، ٢٠٠٨ ، ص ١٨- ٢٢.

[*] الرئيس الحادي والثلاثون للولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة ، وُلدَ فِي ولايَّةِ (أيو Lowa - غرب وسط الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة) عام ١٨٧٤ من عائلةٍ أنحدرت من أصولٍ ألمانية – سويسرية ، وألتحق عام ١٨٩١ بـ بجامعةِ (ستانفورد Stanford - شمال كاليفورنيا) مُتخصصاً بـ(الميثولوجيا mythology - علم الأساطير والقصص الفلكلورية)، ما دفعهُ السفر الى غربِ أستراليا ومنها إلى الصين عام ١٨٩٩. وما لبث أن أختار العمل السياسي وأصبح وزيراً للتجارةِ عام ١٩٢١ وترشحَ لإنتخاباتِ الرئاسةَ عام ١٩٢٨ وفاز عن الحزبِ الجمهوري. توفى فِي ولايَّةِ (نيويورك New York- شمال شرق)عام ١٩٦٤.
الحميري ، (٢٠١١)، ص ١٢- ١٩؛
The New Age Encyclopedia, vol. 8, pp.511-51.

[*] مُختصر (Organization of the Petroleum Exporting Countries) مُنظمة عالميَّة تأسست فِي بغداد في ١٤ أيلول ١٩٦٠ ومقرها الرئيس فِي ڤيينا ، تضم الدول المصدرة للنفطِ التي تعتمد مُدخلاتها على صادراتها.
The New Encyclopaedia Britannica, vol.9, p.345;

عبد الكريم ، ٢٠٠٨ ، ص٢٦-٢٧.

[**] نسبةً إلى واضعها الإقتصادي الإنكليزي (جون مينادر كينز John Maynard Keynes ١٨٨٣-١٩٤٦)، إذ ترى أن ركود الإقتصاد يتطلب من الحكومةِ أنفاق وإستثمار الأموال لتحفِيزه وزيادة الطلب ، وأن على الحكومةِ أستعمال الأدوات الماليَّة والنقديَّة لمُعدلاتِ الضرائب والفائدة لتلبيَّة الطلب من أجلِ الحفاظ على النموِ الإقتصادي. كما تؤمن بأن السوق لا يُمكن أن يُحقق التوازن الكافِي بمُفرده إبَّان الركود ، إذ يُعدَّ التدخُل الحكومي ضرورياً لتحفِيز الطلب وتعزيز النمو الإقتصادي.

Vroey, 2016, pp.13-25.

[***] عالم إقتصاد أميركي ، وُلدَ فِي ولايَّةِ نيويورك عام ١٩١٢ تخرج من ثانويةِ (راهواي Rahway - شمال شرق) عام ١٩٢٨ ، وتخرج عام ١٩٣٢ من جامعةِ (روتجرز Rutgers - شمال شرق)، إذ تخصص فِي الرياضياتِ والإقتصاد ، وما لبث أن أنتمى إلى مدرسةٍ فكريَّة أقتصاديَّة تؤمن بـ(المذهب النقدي Monetarism) التي ترى أن الأموال المُتداولة فِي الإقتصادِ ترتبط مُباشرةً مع مستوياتِ الأسعار ، وأن المعروض النقدي المُفرط يؤدي إلى التضخُم ، وعليه يجب أن يتساوى المُتداول من النقودِ مع عددِ السلع والخدمات المعروضة ، ما أكسبها أهميَّة كبيرة فِي السبعينيات، إذ أسهمت في تخفيضِ مُعدل التضخم فِي الولاياتِ المُتحدة. توفى فِي ولايَّة سان فرنسيسكو عام ٢٠٠٦.

The New Encyclopaedia Britannica, vol.5, p.9;

جيهان و جورحيو ، ٢٠١٤ ، ص٣٨-٣٩.

[*] يرجع ظهورها إلى عامِ ١٩٥٢، إذ مثلت أسلوباً لضمانِ بناء جميع الميزانيات مع مُراجعةٍ وتقيِّمٍ شاملين للبرامجِ والمشاريع التي تُنفذها الأجهزة الحكوميَّة ، وتقديم مسوَّغات البرامج القائمة وكأنها سياقاً جديداً ، بحيث تبدأ البرامج جميعها من الصفرِ وتعديلها حسب الحاجة بما يتوافق مع الأهدافِ الاستراتيجية ، وليس على وفقِ ما تم إنفاقه فِي الأعوامِ السابقة.

Kavanagh, N.D., pp.1-3;

عصفور ، ٢٠٠٨ ، ص٢٣١ -٢٣٢.

[*] مؤسسة أبحاث فكريَّة أُسسها عام ١٩١٦ رجُل الأعمال الأميركي (روبرت سومرز بروكينغز Robert Somers Brookings ١٨٥٠-١٩٣٢) في العاصمةِ واشنطن ، وتُعدَّ من أقدمِ مؤسسات الفكر والرأي المُختصة بإعدادِ الأبحاث والتعليم فِي مجالِ العلوم الإجتماعيَّة وشؤون التنمية الإقتصادية والسياسة الخارجيَّة الدولية.

Olson and Mendoza, 2015, pp.77- 78.

[*] سياسي ومُحامي ديمُقراطي أميركي ، وُلدَ فِي ولايَّةِ جورجيا عام ١٩٤٠ ، أكمل دراسته الجامعيَّة فِي كُليَّةِ (يونغ هاريس Young Harris) في جورجيا أواخر الخمسينيات ، وحصل على البكالوريوس من جامعةِ جورجيا عام ١٩٦٣. بدأ ماكنتاير حياته المهنيَّة مُستشاراً قانونياً لجمعيَّةِ البلديات فِي جورجيا ، وإنتهت مسيرته الحكوميَّة بعد نهاية إدارة الرئيس كارتر عام ١٩٨١. توفى فِي ولايَّة (فلوريدا Florida - جنوب شرق) عام ١٩٩٢.

Schick , 2000, pp. 133-144 ؛Kaufman, 2006, pp.315-316.

[*] سياسي ومُحامي أميركي ، من أُسرةٍ يهوديَّة ، وُلدَ فِي (ولايَّةِ أليني Illinois –الغرب الأوسط) عام ١٩٤٣، أكمل دراسته فِي (جامعةِ نورث كارولينا North Carolina - شرق الولايات المُتحدة) عام ١٩٦٤، ونال شهادة القانون من كُليَّةِ هارفارد عام ١٩٦٧ وشغل عدد من المناصبِ الحكوميَّة المُهمة إبَّان مُدةِ الرئيس كارتر والإدارات اللاحقة ، إذ كان خبيراً فِي السياسةِ العامة والشؤون الدوليَّة ولهُ تأثير كبير فِي صياغةِ عدد من السياساتِ الاقتصادية والدبلوماسيَّة.

Eizenstat. , 2018, pp.10-16 ؛ Riley , 2010, p.176 .

[*] سياسي ورجل أعمال ومصرفِي أميركي ، وُلدَ فِي ولايَّةِ (أوكلاهوما Oklahoma - جنوب وسط) عام ١٩٢٥ ، نال البكالوريوس فِي الهندسةِ البحريَّة من كُليَّةِ (أماريلو Amarillo - جنوب وسط) عام ١٩٤٥ ، وعُيَّن فِي أكاديميَّةِ خفر السواحل الأميركيَّة، وما لبث أن تَسَنَّمَ وزارة الخزانةِ بدلاً من بلومنتال للأعوامِ (١٩٧٩-١٩٨١). توفى فِي العاصمةِ واشنطن عام ٢٠٠٦.

Kaufman.,Op.Cit., pp.320-321.

[*] مُصلحة أجتماعيَّة أميركيَّة وناشطة فِي مجالِ حقوق الإنسان ، وُلدت فِي ولايَّةِ ماساتشوستس عام ١٨٢٠ ، أدت دوراً بارزاً فِي حصول المرأة الأميركيَّة على حقِ الإقتراع ، أسست مع مجموعةٍ من رفاقها بعض جمعياتِ حقوق الإنسان المؤثرة. تجولت أنتوني فِي عمومِ البلاد وألقت نحو مئةِ خطاب لنيلِ حق إقتراع المرأة ، وفِي عام ١٩٧٩ أصبحت أول مواطنه توضع صورتها على العُملةِ الأميركيَّة ، توفِيت في نيويورك عام ١٩٠٦.

New Age Encyclopedia, vol.1, p.49 ؛ Jacoby., 1975, p.128.

[*] عُقدت بين مصر و(إسرائيل) بوساطةِ الرئيس كارتر ، إذ تعهد بموجبها الطرفِين بإنهاء الحرب وإقامة علاقات وديَّة بينهُما ، كما تعهدَ (الكيان الصهيوني) بالإنسحابِ من سيناءِ التي أحتلها عام ١٩٦٧. وعلى نحوٍ عام مثل ذلك نجاحاً دبلوماسياً لسياسةِ كارتر الخارجيَّة، ما خففَ قليلاً من الضغوطِ الداخلية على إدارتهِ.

الأهرام ١٩٧٧، ص١ ؛ حسين ٢٠١٣ ، ص٤٥٩-٤٦٢.

[*] *سياسي وأقتصادي أميركي ، وُلدَ فِي نيوجرسي لعائلةٍ يهوديَّة روسية عام ١٩١٧ ، ونال شهادة البكالوريوس من جامعةِ نيويورك عام ١٩٣٦ ، والدكتوراه فِي الإقتصادِ من جامعةِ ييل عام ١٩٤٢ ، وأنضم إلى الحزبِ الديمُقراطي في مطلعِ السبعينيات ، وفِي عام ١٩٧٧ عُين رئيساً للجنةِ الطيران المدني. توفى فِي ولايَّةِ نيويورك عام ٢٠١٠.

Kahn., 1988, p. 5- 15.

[*] عُقدت فِي تشرين الاول ١٩٧٨ فِي مدينةِ (بون Bonn - غربِ المانيا) جُزءاً من المُلتقياتِ السنويَّة لـ(مجموعةِ الدول الصناعية السبع The Group of Seven- G7) التي تشكلت عام ١٩٧٣ من الدولِ الصناعيَّة الغنية والمُتقدمة الكُبرى الرئيسة (الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة ، المملكة المُتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، كندا) لمُناقشةِ بعض المسائل الإقتصاديَّة ، ولاسِيَّما تأثير إرتفاع التضخُم وتصاعد أسعار النفط على الإقتصادِ العالمي ، ومُناقشةِ التنسيق بين السياساتِ الإقتصاديَّة لمُكافحةِ الركود العالمي.

Ikenberry 1988, pp. 163- 177.

[*] أُستُؤنِفت المُفاوضات الرسميَّة بين الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة وبنما بشأنِ مُعاهدة قناة بنما فِي شباط ١٩٧٧ بعد تعيِّين الدبلوماسي والمُحامي ورجُل الأعمال الأميركي (سول مايرون لينوڤيتز Sol Myron Linowitz ١٩١٣-٢٠٠٥) مُفاوضاً مُشاركاً مع (وليم رودس بونكر William Rhodes Bunker١٩٠٩-١٩٨٦). وأعلن الإتفاق المبدئي على البنودِ الأساسيَّة للمُعاهدةِ الجديدة فِي آب من العامِ نفسه ، إذ سعى الرئيس كارتر إلى كسبِ أصوات أعضاء الكونغرس لصالحِ التوقِّيع على المُعاهدةِ التي صادق عليها مجلس الشيوخ فِي السادسِ عشر من أذار ١٩٧٨ ، ونصت على حقِ بنما بإدارةِ القناة بحلولِ عام ٢٠٠٠.

New Age Encyclopedia, vol.14, p.36; The New Encyclopaedia Britannica, vol.9, p.107;

[*] *سياسي ديمُقراطي ومُحامي أميركي ، وُلدَ فِي مدينةِ (بوسطن Boston - مركز ولايَّة ماساتشوستس) عام ١٩٣٢، نال شهادة القانون من جامعةِ هارفرد عام ١٩٥٩ ، أصبح عضواً فِي مجلس الشيوخ عام ١٩٦٢، أُنتخب عام ١٩٦٤ لمُدةِ ولايَّة كاملة مُدتها (ستة أعوام)، وأعيد إنتخابه لاحقاً (سبع مرات) أُخرى. نافس دون جدوى الرئيس كارتر فِي الإنتخابات الرئاسية التمهَّيديَّة للحزبِ الديمُقراطي عام ١٩٨٠. توفى في ماساتشوستس عام ٢٠٠٩.

Farrell., 2022, p.15-32 ؛ Perry. ,2019, p. 1-5.

[*] مؤسسة إستشاريَّة أسسها عام ١٩٣٥ فِي العاصمةِ واشنطن (جورج هوراس غالوب George Horace Gallup١٩٠١-١٩٨٤)، إذ إنحصرت مُهماتها في تقديمِ البحوث الإحصائيَّة والدراسات الإستراتيجيَّة الخاصة بإستطلاعاتِ الرأي العام حول قضيَّة معينة ، وضمت المؤسسة نحو أربعين مكتباً أنتشر فِي أرجاءٍ مُختلفة من العالم.

Organization., 1999, pp. 22- 25.

[*] سياسي ديمُقراطي أميركي، وُلدَ فِي مدينةِ نيويورك عام ١٩٢٧، نال الدكتوراه فِي الفِيزياء النوويَّة من جامعةِ (كولومبيا Columbia – جنوب نيويورك) عام ١٩٤٩، وعينهُ الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩ عضواً فِي البعثة الأميركيَّة المُكلفة بإجراء مُفاوضات مع السوفيت بشأنِ تحديد الأسلحة النوويَّة. توفى في كاليفورنيا عام ٢٠١٩.

عبد الواحد ، ٢٠١١، ١٩٧. ؛

Keefer and Brown., 2020, p.815.

[**]كما أكد في التقريرِ السنوي لوزارةِ الدفاع الأميركيَّة لعامِ ١٩٧٩ على ضرورةِ زيادةِ الأنفاق على برامجِ تحديث القوات المُسلحة من (٤. ٢%) عام ١٩٧٩ إلى (٤. ٨%) عام ١٩٨٠ ، لمواكبةِ التطورات الدوَّلية ومواجهة توسع القُدرات العسكرية السوفيتية والحفاظ على الأمنِ القومي من التهديداتِ الخارجية.

رشيد ، ٢٠١٧ ، ص٩١-٩٢ ؛ الرياحي ، ٢٠١٩، ص١٩١

[***]سياسي ورجل أعمال أميركي ، وُلدَ فِي ولايَّةِ (نيوجرسي New Jersey – شمال شرق) عام ١٩٢٧، دَرَسَ بجامعتيَّ (برنستون – Brnstonغرب نيوجرسي) وهارفارد ، إذ أهلهُ تعليمه لتولي منصب إقتصادي بالفِيدرالي الأميركي للأعوامِ (١٩٥٢-١٩٥٧)، قبل إلتحاقهِ بمصرفِ (تشيس مانهاتن Chaes Manhattan – نيويورك) الذي قضى فِيه خمسة أعوام ، حتى عُين في مكتبِ التحليل المالي بوزارةِ الخزانة. توفى فِي مدينةِ نيويورك عام ٢٠١٩.

Volcker,2022, p.271 ; Kaufman,2006, pp.497 -501.

[*]جاءت التسمية نسبةً إلى مؤسسةِ سميثسونيان التعليمية والبحثية مع مجموعةٍ من المتاحفِ التي تأسست بتشريعٍ من الكونغرس في ١٠ آب ١٨٤٦ في وسطِ واشنطن ، بإدارةِ وتمويل الحكومة الأميركيَّة ودخل الهِبات والتبرُعات والمتاجر والمجلات التي تصدرها.

New Age Encyclopedia, vol.16, p.554; The New Encyclopaedia Britannica, vol.10, p.900.

[**]تسمية إنبثقت في ضوءِ مؤتمر النقد الدولي الذي أنعقد في غاباتِ بريتون في (نيوهامبشير New Hampshire – شمال شرق الولايات المُتحدة الأميركيَّة) للمُدةِ (١-٢٢ تموز١٩٤٤)، إذ حضرهُ ممثلون لأربعِ وأربعين دولة ، بُغيَة إرساءِ قواعد إستقرار النظام العالمي المالي وتنمية التجارة في أعقابِ الحرب العالميَّة الثانيَّة

New Age Encyclopedia, vol.3, p.260; The New Encyclopaedia Britannica, vol.2, p.505.

[*]مثل جُزءً من صراعِ القُطبين حول مناطق النفوذ في إطارِ الحرب الباردة ، إذ شنهُ السوفيت في ٢٥ كانون الأول عام ١٩٧٩ بهدفِ الوصول إلى المياهِ الدافئة والإستحواذ على الموارِدِ الطبيعية والنفطية وإحتواء الصين غرباً. وسَوَّغَ السوفيت غزوهم لدعمِ الحكومة الأفغانيَّة الشيوعية الصديقة ضد المُقاومةِ الأفغانية المدعومة من الولاياتِ المُتحدة الأميركيَّة والصين والسعوديَّة وباكستان، حتى أُجبروا على الإنسحابِ في ١٥ شباط ١٩٨٩.

Monks.,1981, p.31

[*]هو النائب الأول لرئيسِ مجلس النواب ، الذي يُمارس دور الأخير عند وفاتهِ أو تقاعُده طالما كان الحزب حائزاً على الأغلبيَّةِ ، كما أنهُ زعيم الحزب فِي المجلسِ الذي يُنتخب كل سنتين عن طريقِ الإقتراع السري لمؤتمرِ الحزب. ونظراً لأهميَّةِ هذا الموقع فِي البُنيَّةِ الحزبيَّة فِي الكونغرس ، يحرص الحزبين على أختيارِ المُشرعين من ذوي الخبرة التشريعيَّة لشغلهِ.

Kozak and Macartney. ,1982, p.145

[*]*سياسي ومُحامي أميركي ، وُلدَ فِي ولايَّةِ (كارولينا الشماليَّة North Carolinna - جنوبِ شرق) عام ١٩١٧ ، وأكمل دراسته الثانويَّة عام ١٩٣٤ وفاز بعضويَّةِ مجلس الشيوخ عن ولايَّةِ (فرجينيا Virginia -جنوبِ شرق) عام ١٩٥٠ ، وشغل عضويَّة مجلس النواب الأميركي (١٩٢٥- ١٩٥٨)، عن الحزب الديُمقراطي. نال شهادة القانون من (الكُليَّة الأميركيَّة American College - واشنطن) عام ١٩٦٣، وفاز بعضويَّةِ مجلس الشيوخ عام ١٩٥٨ حتى وفاته في فرجينيا عام ٢٠١٠.

Dewhirst. , 2007, pp.73-74